

الخاتمة :

من خلال بحثنا هذا عرفنا أن الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر تشهد مرحلة تحول عميقة ، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية سياسات إنعاش الصناع. فالجزائر تسعى من خلال ذلك الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات, وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية , خاصة بعد فتح سوق هذا الأخير على المنافسة الأجنبية و منع الاحتكار في أواخر الثمانينات , مما عرض المؤسسات العمومية منها صيدال لمنافسة شديدة من طرف المؤسسات العملاقة في هذا المجال.

وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية القطاع و أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر خاصة بعد فتح السوق المحلية بالإضافة لسياسة الجزائر , حيث لاحظنا في دراستنا أن الجزائر قامت بدعم قطاع الدواء من خلال فتح السوق الوطنية ومنع الاحتكار ثم تلتها عدة قوانين ذكرناها سابقا منها القانون الذي يسمح بإنتاج الدواء الجينيس محليا , وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا و غيرها من القوانين , إلا أنه عند تعرضنا لدراسات سابقة حول المنافسة و التنافسية داخل قطاع الدواء و تطرق هذه الدراسات لدور الدولة من خلال نموذج بورتر , ذكروا أن الدولة لم يكن دورها متباين في زيادة تنافسية المؤسسات وخاصة مجمع صيدال دون إعطاء سبب عدم تباين دور لدولة .

لكن في دراستنا هذه اتضح أن دور الدولة كان واضح , بداية من التسعينات خلال إصدار قوانين و مراسيم تنفيذية لفتح السوق الجزائرية أمام المنتج الأجنبي ثم تلتها بقانونين مهمين هما كما ذكرناهم سابقا الأول يتعلق بالدواء الجينيس و الثاني يتعلق بمنع استيراد الدواء المنتج محليا مما ساعد المجمع في زيادة منتجاته و عدد مبيعاته , لكن لم تدم هذه السياسة الحمائية من طرف الدولة وهذا راجع لسياسة المنتهجة من طرف الجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الأورو- متوسطة كما لاحظنا سابقا اللذان أثرا سلبا على تنافسية المجمع و تراجع حصته السوقية , إلى غاية نهاية 2008 أين قررت الحكومة الجزائرية الخروج من التبعية و الالتفاف للإنتاج المحلي و قيامها بتدعيم مجمع صيدال بمنحة مالية و كذلك هياكل المؤسسة المنحلة ديقروماد بصفة مجانية الأمر الذي أوضح أن دور الدولة فعال من خلال السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية .

و من هنا يتضح جليا مدى ثبوت أو نفي الفرضيات المحددة سلفا في المقدمة , بحيث كانت كما يلي:

✓ **الفرضية الأولى** و التي تنص على أن السياسة الصناعية تساهم في الارتقاء بالمؤسسة نحو

تحقيق أعلى مستوى تنافسي, هي فرضية صحيحة إذا قامت الدولة بكل الإجراءات اللازمة من

خلال تدخلها في القطاع عن طريق الأدوات الخاصة بهذه السياسة .

✓ **الفرضية الثانية** التي تنص على أن تسعى المؤسسة لتحقيق أحسن أرباح و حصة سوقية

بالإضافة إلى أفضل إنتاج للوصول إلى أفضل قدرة تنافسية, حيث أنه من مؤشرات قياس القدرة

التنافسية للمؤسسة هي الإنتاجية و الربحية و التكاليف بالإضافة للحصة السوقية , التي من خلالها نعرف مدى قدرة المؤسسة التنافسية .

✓ **الفرضية الثالثة** و هي تنص على أن معظم القوانين و السياسات التي تنتهجها الحكومة في المجال الصناعي تساعد المؤسسة الصناعية في تحقيق أهدافها, في هذه النظرية يمكن أن نقول بأن هناك قوانين و سياسات تخدم مصالح المؤسسة و تؤثر عليها بصورة إيجابية , كما أن هناك قوانين و سياسات تؤثر كذلك بصورة سلبية و تضعف القدرة التنافسية للمؤسسة , مثلما لاحظنا سابقا عندما أرادت الدولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الأورو متوسطة مما أثر سلبا على تنافسية مجمع صيدال, أما منح المجمع دعم مالي و هياكل قاعدية جاهزة أثر على المؤسسة إيجابا مما سيسهل عليها زيادة التوسع و زيادة الإنتاج و الربحية لزيادة حصتها السوقية فتصبح المؤسسة ذات قدرة تنافسية كبيرة .

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي :

أولا : النتائج

- ✓ السياسات الصناعية تعتبر أهم وسيلة لتدخل الدولة من أجل تحسين القدرة التنافسية سواء للقطاعات ككل أو قطاع معين أو مؤسسة ذات أهمية للاقتصاد الوطني ؛
- ✓ فتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية أثر بصورة ايجابية من خلال إعطاء فرصة للمجمع لإقامة شراكات مع مخابر و مؤسسات ذات اسم عريق في الصناعة الدوائية , كما أن هناك تأثير سلبي من خلال المنافسة الأجنبية و دخول منتجات أجنبية لسوق الوطنية و زيادة حدة المنافسة؛
- ✓ إن دور الدولة يكاد يكون رئيسيا و ليس ثانويا بالنسبة للمؤسسة مثلما تطرق له بورتز في نموذج المتعلق بمحددات القدرة التنافسية للمؤسسة ؛
- ✓ قيام الجزائر بسن القانون الخاص بترخيص صنع الأدوية الجنيسة محليا أعطى فرصة للمجمع لزيادة عدد الأنواع العلاجية التي ينتجها ؛
- ✓ سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة , و إقامة اتفاق شراكة أورو متوسطة أثر سلبا على سياسة إنعاش الإنتاج المحلي و محاولة تغطية محلية و الحصول على أكبر حصة سوقية بالنسبة للمجمع كما لاحظنا سابقا أنها في تراجع ؛
- ✓ تدارك الجزائر في أواخر سنة 2008 و إعادة تطبيق قانون منع استيراد الأدوية المنتجة محليا و كذلك إرغام المستورد على إقامة مشاريع مشتركة مع المنتجين المحليين وذلك بعد سنتين من بداية الاستيراد, للخروج من التبعية في مجال الدواء ؛

- ✓ إعطاء دعم خاص للمجمع قدر بـ 16.7 مليار دينار و منح هياكل مؤسسة ديقروماد بصفة مجانية للمجمع سيساعد المجمع في زيادة خطوط إنتاجية جديدة و بناء فروع توزيع و إنتاج عبر التراب الوطني، مما يزيد في قدرته التنافسية و سيطرته على أغلب نسب الإنتاج المحلي.

ثانيا: التوصيات

ماذا تحتاج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حتى تدعم قدراتها التنافسية ؟

يمكن أن نوجز مختلف هذه المرتكزات في التوصيات التالية :

- ✓ وضع قوانين و تشريعات تصعب على المنافسة الأجنبية من تشكيل خطر على المؤسسة الصناعية الوطنية ؛
- ✓ اعتماد التكوين المتخصص على كل المستويات، والذي يستجيب لمتطلبات المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تشكو عادة من اللاتطابق بين حاجاتها الوظيفية والمعروض من الطاقات العاملة؛
- ✓ الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي تشبه نموذجنا الاقتصادي ومحاولة الاستفادة من نجاحاتها وإخفاقاتها؛
- ✓ تحقيق الجودة و التنافسية و خفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية ؛
- ✓ نظام جبائي وشبه جبائي محفز وفعال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف المشاكل الجبائية للمؤسسة الجزائرية، واستشارتها في أخذ أي تدابير جبائية جديدة؛
- ✓ تسهيلات مصرفية، وهذا للمؤسسات الصناعية التي يثبت قطعيا أنها يمكن أن ترقى بمستويات أدائها، مثل التمويل الذي يبتغى من خلاله اكتسابها للتكنولوجيات الجديدة و زيادة البحث والتطوير في مجال تخصصها؛
- ✓ العمل على اكتساب تقنيات الإنتاج المتطورة المبنية على التكنولوجيات المتطورة، والعمل على تطوير هذه النماذج و عدم الاكتفاء باستيرادها واستغلالها على حالها؛
- ✓ تسهيل الحصول على التمويل الضروري لإقامة بعض المشاريع في إطار الشراكة؛

كل هذه التوصيات والميكانيزمات وغيرها مما هو مقترح يمكن بلا شك أن تعزز من القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية.

ثالثا: آفاق البحث

لقد قمنا في هذا البحث بالتوصل لجملة من النتائج , التي لا يمكن القول أنها غير قابلة للنقاش و نأمل أن نكون قد ساهمنا و لو بشيء قليل في إثراء هذا الموضوع, كما نتمنى أن نكون قد وفقنا في فتح مجال النقاش و مواصلة البحث في هذا الموضوع , خاصة أنه يهتم بدور الدولة من خلال تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وفي هذا السياق يمكن أن نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية:

- ✓ سياسات و إستراتيجيات الدولة لمواجهة المنافسة الأجنبية و الخروج من التبعية الصناعية.
- ✓ أثر السياسة الصناعية على تنافسية الدولة الجزائرية .